



كتاب
الأيمان

كتاب الأيمان

أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله.

هكذا أخرجه في كتاب (خلاف مالك). وأخرجه في كتاب (الأيمان) عن سفيان، عن عمرو بن جريج، عن عطاء قال: ذهبت أنا وعبيد بن عمير إلى عائشة وهي متعكفة في ثبير فسألناها عن قول الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] قالت هو لا والله، وبلى والله.

هذا حديث صحيح أخرجه مالك والبخاري وأبو داود (١).

وأما مالك:، فأخرجه إسناداً ولفظاً.

وأما البخاري: فأخرجه عن ابن المثنى، عن يحيى، عن هشام بالإسناد قلت ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قالت: هو لا والله وبلى والله.

وأما أبو داود: فأخرجه عن حميد بن مسعدة، عن حسان، بن إبراهيم، عن عطاء، اللغو في اليمين قال: قالت عائشة قال رسول الله ﷺ هو كلام الرجل في بيته كلا والله وبلى والله. قال / أبو داود روى هذا الحديث داود عن أبي الفرات، عن ١٨٦ ب / إبراهيم الصائغ موقوفاً على عائشة، وكذلك رواه الزهري، وعبد الملك بن أبي سليمان، ومالك بن مغول كلهم، عن عطاء، عن عائشة موقوفاً.

وقال مالك: بن أنس أحسن ما سمعت في ذلك: أن اللغو حلف الإنسان في الشيء يستيقن أنه كذلك، ثم يوجد بخلافه فلا كفارة فيه. قال: والذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه إثم كاذب، ليرضى به أحداً أو يعتذر لمخلوق أو يقتطع به مالا، فهذا أعظم أن يكون فيه كفارة قال: وإنما الكفارة على من حلف ألا يفعل الشيء المباح له فعله ثم يفعله، أو يفعله ثم لا يفعله مثل إن حلف لا يبيع ثوبه بعشرة دراهم، ثم يبيعه بذلك أو حلف ليضربن غلامه، ثم لا يضربه.

(١) مالك في الموطأ ص ٤٧٧ والبخاري في الأيمان والنذور (٦٦٦٣)، وأبو داود في الأيمان والنذور

قال الشافى رحمته الله اللغو فى لسان العرب: هو الكلام غير المعقود عليه فيه، وما وقع منه من غير قصد. قال: فكانت عائشة أولى أن تتبع لأنها أعلم باللسان مع علمها بالفقه.

وقال أبو حنيفة لغو اليمين: هو الحلف على الماضى من غير أن يعقد الكذب فى يمينه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وحكى أصحاب مالك عنه أنه قال: هى اليمين الغموس، فعلى ما حكى من مذهب الشافى أن اللغو فى اليمين يقع على الماضى والمستقبل، وما جرى على لسانه من غير قصد إلا أن يكون بالطلاق أو العتاق فيلزمه الحكم ولا يقبل أنه لم يقصد ذلك.

وقد أخرج الشافى فى (كتاب حرمة) عن سفیان، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع أنه سمع ابن عمر يقول: أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فى بعض / أسفاره وهو يقول: وأبى وأبى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو يصمت» .

وأخرجه الربيع عنه بإسناده مثله وهو حديث صحيح .

وأخرجه أيضاً الربيع، عن الشافى، عن سفیان، عن الزهرى قال: أخبرنى سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحلف بأبيه فقال: «إن الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم» قال عمر: والله ما حلفت بهما بعد ذكراً ولا أنثراً (١). معنى آثراً أى: حاكياً وروياً عن أحد أنه حلف بأبيه.

وأخرج المزنى، عن الشافى، عن سفیان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى» رواه وهب بن خالد وعبد الوارث وحماد بن سلمة وابن علية عن أيوب مرفوعاً، ثم شك أيوب فى رفعه فتركه قال حماد بن زيد، ورواه مالك وموسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

وأخبرنا الشافى قال: أخبرنى عبد الله بن مؤمل، عن ابن أبى مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس من الطائف فى جاريتين، وفى نسخة جاريتين ضربت أحدهما الأخرى ولا شاهد عليهما، فكتب إلى أن احبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] ففعلت واعترفت.

(١) البخارى فى الأيمان (٦٦٤٦) ومسلم فى الأيمان (٢٢١/١٦٤٦).

هذا الحديث مسوق لبيان تغليظ اليمين بالزمان، وأن حكم النساء فيه حكم الرجال، وتغليظ اليمين يكون بأربعة أشياء بالزمان والمكان واللفظ والعدد.

فأما تغليظ الزمان : فهو أن يؤخر الاستحقات لها بعد صلاة العصر أخذاً بقوله : ﴿ تَجِسُّوْنَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة : ١٠٦] جاء في التفسير : أنها صلاة العصر، ومعنى الحبس والصبر والتأخير / وفيه من الفقه : أن المتداعيين إذا لم يكن لكل واحد منهما بيعة فإنهما يتحالفان .

ب/١٨٧

وقوله : « اقرأ عليهما الآية » فيه تخويف وتحذير من اليمين الفاجرة أبى وقاص، عن عبد الله بن فسطاس، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : « من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار » .

هذا الحديث أخرجه مالك وأبو داود (١) .

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد قال : من حلف على منبري آثماً تبوأ مقعده من النار .

وأما أبو داود : فأخرجه عن عثمان ابن أبي شيبة، عن ابن نمير، عن هاشم بن هاشم بالإسناد وذكر الحديث وزاد فيه بعد قوله « آثمة، ولو على سواك أخضر إلا تبوأ مقعده من النار أو وجبت له النار » .

أثم الرجل يَأْثِمُ إِثْمًا فَهُوَ آثِمٌ وَأَيْثِمُ وَأَيْثُومٌ : إِذَا أَذْنَبَ . الإِثْمُ : الذَّنْبُ وَقَوْلُهُ : « يَمِينٌ آثِمَةٌ » هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ وَإِنَّمَا الإِثْمُ الْحَالْفُ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْيَمِينُ الْكَاذِبَةَ هِيَ سَبَبُ إِثْمِ الْحَالْفِ بِهَا جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِهَا مَجَازًا تَقُولُ : لَيْلٌ قَائِمٌ ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ مَالِكٍ : « مِنْ حَلْفِ عَلِيِّ مَنْبَرِي » إِثْمًا فَجَعَلَ الإِثْمَ صِفَةً لِلْحَالْفِ ، وَهُوَ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ : « يَمِينٌ آثِمَةٌ » أَي يَمِينٌ كَاذِبَةٌ وَالتَّبَوُّأُ : اتِّخَاذُ الْمَوْضِعِ مَنْزِلًا مِنَ الْمَبْأَةِ الْمَنْزِلَ تَقُولُ : تَبَوَّأَتْ هَذِهِ الدَّارَ مَنْزِلًا : أَي أَتَّخَذَهَا مَقَامًا . وَالمَقْعَدُ : مَوْضِعُ الْقَعُودِ وَفِي ذِكْرِ الْمَنْبَرِ نَهَايَةٌ فِي تَأْكِيدِ الْيَمِينِ لِأَنَّا قَدْ قَلْنَا : إِنَّ تَغْلِيظَ الْيَمِينِ يَكُونُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَاللَّفْظِ وَالْعَدَدِ وَالزَّمَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

ب/١٨٨ وأما المكان : فإن كان بمكة فبين الركن / والمقام، وإن كان بالمدينة فعلى منبر رسول الله ﷺ أو عنده عملاً بالروايتين ، فإن رواية مالك على المنبر ورواية أبي داود « عند المنبر » ، وإن كان بيت المقدس فعند الصخرة وإن كان فيما عدا ذلك من البلاء ففي

(١) حسن : مالك في الموطأ ص ٧٢٧ وأبو داود في الأيمان والنذور (٣٢٤٦) .

جوامعها وعند المنبر وغيره سواء .

وقال أبو حنيفة: لا تغلظ فى الزمان والمكان وقال مالك : لا أرى أن يحلف أحد على المنبر على أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة دراهم .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا مالك عن أنس ، عن داود ، عن أنس الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المرى قال: اختصم زيد بن ثابت وابن مطع إلى مروان بن الحكم فى دار ففضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر، فقال زيد: أحلف له مكاني: فقال مروان: لا والله إلا عند مقاطع الحقوق، فجعل زيد يحلف أن حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر فجعل مروان ليجب من ذلك . قال مالك كره زيد صبر اليمين: هذا حديث صحيح أخرجه مالك بالإسناد والمذكور فى الموطأ^(١) وزاد فى ذكر مروان وهو أمير على المدينة، وأخرج البخارى هذا الحديث فى ترجمته من كتاب اليمين .

قوله « عند تقاطع الحقوق » يريد مفاصلها والموضع الذى بيت أمرها عنده ويقطع الحكم فيها لديه ، وذلك لأنه مجلس رسول الله ﷺ والموضع الذى كان يحلف فيه الناس وأما امتناع زيد من الحلف على المنبر : فيشبه أن يكون تعظيماً لشأنه وهرباً من التسرع إلى اليمين عليه خوفاً أن يضاد ذلك قضاء فيظن أنه كذب فى يمينه فحلف به القضاء حيث حلف على منبر رسول الله ﷺ فإنه كان يعلم أن اليمين على المنبر تغليظ لها / وليس بالواجب عليه ، ومروان كان يظن ذلك أو يراه واجباً ولم يكن بينه لغرض زيد فى امتناعه ، وهو ما ذكرناه من تعظيم أمر المنبر وخوفه ، فلذلك كان يعجب من امتناعه لأنه أمر خفى عليه سببه .

ب/١٨٨

وقد قال مالك فى آخر الحديث : كره زيد صبر اليمين أى حبسه، ووقوفه لها وإلزامه بها فى هذا الموضع الشريف بمشهد من الناس، فإن طلوعه إلى المنبر وحلفه عليه يشهد من أمره ما كان مخفى على أكثر الحاضرين، ويراه من لم يكن يراه أو حلف مكانه، تقول صبر الحاكم فلاناً على اليمين أى ألزمه بها وأوقفه فى مكانه ليحلف بها .

وقد أخرج الشافى رضي الله عنه : عن ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب، عن حميد ابن عبد الرحمن، عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: « من حلف بالللات فليقل لا إله إلا الله » قال ابن شهاب : ولم يبلغنى أنه ذكر وضوءاً .

أخرجه الشافعي في باب : ما ينقض الوضوء قال : لا وضوء من كلام وإن عظم ، ولا ضحك في صلاة ولا غيرها واحتج بهذا الحديث .
وهو حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم (١) .
أراد بالكلام العظيم الحلف باللات والعزى .

وأخرج المزني ، عن الشافعي ، عن سفیان ، عن جامع بن أبي راشد ، وعبد الملك ابن أعين سمعا أبا وائل يخبر عن عبد الله بن مسعود قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حلف على يمين ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » ثم قرأ علينا النبي ﷺ من كتاب الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا ﴾ [آل عمران : ٧٧] الآية .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم (٢) .

وأخرج المزني أيضاً : عن الشافعي ، عن مالك ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن معبد ابن كعب ، عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال : « من اقتطع حق مسلم بيمينه حرّم الله عليه الجنة وأوجب له النار » قالوا : وإن كان يسيراً يا رسول الله قال : « وإن كان قضيباً من أراك » ، قالها ثلاثاً . وفي أخرى : عن ابن عينية ، عن محمد بن إسحاق ، عن معبد وقال : « من حلف على يمين ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » قيل يا رسول الله وإن كان يسيراً؟ قال : « وإن كان سواكاً من أراك » .

حديث صحيح أخرجه مسلم (٣) ، وأخبرنا الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه قال : « من حلف على يمين فوكدها فعليه عتق رقبة » ، وأورده الشافعي في كتاب (خلاص مالك) فيما ألزم أصحابه من خلاف ابن عمر .

وهو طرف من حديث قد أخرجه مالك في الموطأ (٤) بالإسناد أن ابن عمر كان يقول من حلف فوكدها ثم حنث فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين ، ومن حلف بيمين فلم يوكدها ثم حنث فعليه إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين مد من حنطة ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وفي أخرى : أنه كان يكفر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة ، وكان يعتق المرار إذا وكد اليمين .

(١) البخارى في الأيمان والنذور (٦٦٥٠) ، ومسلم في الأيمان (٥/١٦٤٧٠) .

(٢) البخارى في الأيمان والنذور (٦٦٧٦) ، ومسلم في الأيمان (١٣٨/٢٢٢) .

(٣) مسلم في الأيمان (١٣٧/٢١٨) .

(٤) صحيح : مالك في الموطأ ص ٤٧٩ .

قوله : « من حلف على يمين » يريد بيمين، فأقام على مقام الباء أو أنه سمي المحلوف عليه يميناً مجازاً. والحنث : نقض اليمين وفعل ما حلف أن لا يفعله أو ترك ما حلف أن يفعله، وتأكيد اليمين تحقيقها والجزم بها وعقد القلب عليها وذلك بخلاف لغو اليمين.

والذى ذهب إليه الشافى : فى كفارة اليمين : أنها كفارة مجيزة بين الإطعام والعتق فإن لم يجد واحداً منها عدل إلى الصوم وليس فى الكفارات ما جمع بين التخيير والترتيب، إلا كفارة اليمين، والكفارة التى / تجب بنذر اللجاج وتحريم الزوجة.
